S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25634
20 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وموجهة من الممثل الدائم
لأذربيجان لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بإبلاغكم بأن أنشطة السياسة الخارجية الحالية لارمينيا، التي تستهدف إخفاء التورط المباشر لهذا البلد في أعمال العدوان على أذربيجان واحتلال أراضيه عن المجتمع الدولي، ترغمني على ذكر الحقائق التالية:

١ - إن العدوان الذي ترتكبه ارمينيا ضد أذربيجان بقصد الاستيلاء على أراض جديدة لا يعدو أن يكون تنفيذا بالوسائل العسكرية لقانون أصدرته السلطة التشريعية العليا لذلك البلد - بقرار من المجلس الأعلى لأرمينيا، ومعتمد منذ عام ١٩٨٩.

٢ - وأعقب ذلك ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى لسيادة الدولة الأذربيجانية واعتماد المجلس الأعلى لأرمينيا لقرار بشأن تشكيل ١٢ دائرة انتخابية في أراضي أذربيجان وإجراء انتخابات في هذه المناطق للمجلس الأعلى لأرمينيا. وقد أدى هذا في أيار/مايو ١٩٩٠ الى إجراء انتخابات غير قانونية للمجلس الأعلى لأرمينيا قام بها ممثلو حكومة أرمينيا. وبعد ذلك اعتمد المجلس الأعلى لأرمينيا قرارا يعترف بسلطة مندوبي المجلس الأعلى لأرمينيا، ومن بينهم المندوبون الذين انتخبوا في أراضي أذربيجان في ناغورني كاراباخ.

وتجدر الإشارة الى أن ذلك القرار موقع من السيد ل. تير - بطرسيان الذي كان في ذلك الوقت رئيسا للمجلس الأعلى لأرمينيا وهو حاليا رئيس جمهورية أرمينيا.

والمجلس الأعلى لأرمينيا المنتخب في ذلك الوقت لا يزال قائما ويعتبر المندوبون المنتخبون بصورة غير قانونية في أراضي أذربيجان أعضاء كاملي العضوية في البرلمان الأرميني، يشاركون في أعماله ويصوتون على مختلف القوانين التشريعية والحكومية بينما يتولى كثير منهم مراكز قيادية فيما يسمى بجمهورية ناغورني كاراباخ.

٣ - واعتمد المجلس الأعلى لأرمينيا أيضا قرارا بشأن إدماج خطط التنمية الاقتصادية لناغورني كاراباخ في البرنامج الحكومي للتنمية الاقتصادية لأرمينيا.

٤ - وبعد انضمام أرمينيا الى عضوية الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اعتمد المجلس الأعلى لأرمينيا في حزيران/يونيه ١٩٩٢ قرارا يركز، طبقا لتقرير أذاعه راديو اريفان في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، على أنه بموجب القانون الدولي وباعتبار أنه من غير المقبول الاعتراف بجمهورية ناغورني كاراباخ كجزء لا يتجزأ من أذربيجان، قرر المجلس الأعلى لأرمينيا ما يلي:

- أن يدافع من أراضي جمهورية أرمينيا عن جمهورية ناغورني كاراباخ وسكانها؛

- أن يرفض أي قبول من جانب جمهورية أرمينيا لأي صك يعترف بجمهورية ناغورني كاراباخ كجزء لا يتجزأ من أذربيجان؛

- أن يقوم بتعبئة عسكرية في جمهورية أرمينيا.

وكما هو واضح مما ذكر أعلاه فإن أرمينيا تنتهك، بصفاقة، سيادة أذربيجان وسلامتها الاقليمية، وتتجاهل تماما القانون الدولي، إذ أنها اعتمدت أولا تشريعا من طرف واحد لضم جزء من أراضي دولة أخرى ثم قامت بسلطان الواقع وبحكم القانون بتمديد ولايتها على تلك الأراضي بما في ذلك المجال العسكري. وأود أن أوجه الانتباه بشكل خاص الى أن المجلس الأعلى لم يعتمد منذ الاستفتاء على السيادة الأرمينية أية قوانين تشريعية تاركا تأثير القرارات سالفة الذكر التي لا تزال سارية المفعول ويجري تنفيذها، كما يجري اعتماد قوانين جديدة لجعل الأمور أسوء مما هي عليه.

ومن الواضح تماما أن جميع هذه الحقائق تشهد، بصورة لا يمكن دحضها، على نوايا أرمينيا في توسيع أراضيها على حساب أراضي دولة أخرى هي أذربيجان، وهي نوايا يجري تنفيذها من خلال العدوان والاحتلال بقوات مسلحة تابعة لأرمينيا لما يزيد على ١٠ في المائة من أراضي أذربيجان.

إن مطالبة إرمينيا، التي لا يمكن اخفاؤها، بأراض أذربيجانية وعدوانها المستمر ضد دولة ذات سيادة ورفضها سحب قواتها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، مما يعرض السلم والأمن للخطر بشكل جدي في المنطقة، إنما يظهر بما لا يدع مجالا للشك أن الوقت قد حان لكي يقوم مجلس الأمن، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ تدابير فعالة لوقف العدوان الأرميني على أذربيجان.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسن أ. حسنوف
الممثل الدائم

- - - - -